مدى فاعلية جودة الموجودات في كفاية رأس المال المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية

دراسة تحليلية للعينة من المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. خانم نوري كاكه حمه العطار
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
Khanm.kakahama@univsul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.4.15

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٦/٥ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٧/٢٠ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٠/٣٠

المستخلص

تعد جودة الموجودات وكفاية رأس المال من المواضيع المهمة التي تهتم بها المصارف بما تزيد من قدرة المصارف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية وابتكار وتقديم خدمات جديدة، ومن ثم تحقيق الربح المجزي، إلا أنها تواجه المخاطر الائتمانية التي تتولد بمنح القروض الائتمانية ويقابلها تخلف العملاء عن سداد القرض في حالة الانقطاع عن دفع الاقساط أو فوائد القروض، عانى القطاع المصرفي العراقي من ظاهرة الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها للمصارف العاملة في العراق، وجاءت الدراسة بمجموعة من الفرضيات اسناداً للمشكلة القائمة، في حين تحاول المصارف استخدام جودة الموجودات في كفاية رأس المال من أجل سلامة القروض التي يمنحها المصرف التي تقود المصرف إلى اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق أفضل أداءهما يعزز وضع القطاع المصرفي في العراق ويساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين، الأمر الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، لذا حضي العلاقة بين جودة الموجودات، كفاية رأس المال مع المخاطر الائتمانية أهمية كبيرة أثناء انتشار ظاهرة عدم السداد في القطاع المصرفي. ويهدف الدراسة إلى اختبار قوة العلاقة والأثر للجودة الموجودات وكفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد على المنهج (التحليلي والقياسي)، النموذج القياسي (Pooled OLS) وباستخدام برنامج Eviews-12. من خلال البيانات السنوية للفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠٢٠، استناداً على البيانات الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة بواقع (7) مصرف، وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة تأثير قوي بين جودة الموجودات وكفاية رأس المال مع المخاطر الائتمانية، ويعود الى زيادة في استخدام جودة الموجودات وتطبيق متطلبات بازل3 يساهمان في تقليل مستوى القروض المتعثرة زيادة رأس المال مما يساعد على تقليل المخاطر وتحقيق الايرادات التي ترغب إليه للوصول إلى الاستدامة المالية من جهة وحماية المودعين من جهة أخرى. وقدمت الدراسة مقترحات عدة منها اهتمام المصرف على فاعلية الدور الرقابي من استخدام شروط معايير السياسات الائتمانية والسياسة التحصيلية المنتفق عليها وضبط الائتمان وإعلام المصرف مانح الائتمان إلى البنك المركزي بالبيانات الخاصة بالزبائن.

الكلمات المفتاحية: جودة الموجودات، كفاية رأس المال المصرفي، المخاطر الائتمانية، المصارف الخاصة.

The extent of the effectiveness of the quality of assets in the adequacy of bank capital to reduce credit risks

An analytical study of a sample of private banks in the Iraq Stock Exchange

Assist.Prof.Dr. Khanm Noori Kaka Hama AL-Attar
University of Sulaimani
College of Administration and Economics
Khanm.kakahama@univsul.edu.iq

Abstract

The quality of assets and capital adequacy are among the important issues that banks are interested in, which increases the banks' ability to expand banking operations and activities, innovate and provide new services, and then achieve rewarding profit, but they face the credit risks that are generated by granting credit loans and offset by customers' failure to pay the loan In the event of discontinuing the payment of installments or interest on loans, as the Iraqi banking sector suffered from the phenomenon of bad debts and doubtful debts of banks operating in Iraq, the study came with a set of hypotheses based on the existing problem, while banks try to use the quality of assets in the adequacy of capital from For the safety of the loans granted by the bank, which lead the bank to take appropriate decisions that achieve the best performance, which enhances the position of the banking sector in Iraq and contributes to supporting the confidence of depositors and investors, which achieves the strategic objectives of the bank, so the relationship between asset quality, capital adequacy with Credit risks are of great importance during the spread of the phenomenon of non-payment in the banking sector. The study aims to test the strength of the relationship and the impact of the quality of assets and capital adequacy to reduce the credit risks of Iraqi private banks. To achieve this goal, it relied on the (analytical and measurement) approach, the standard model (Pooled OLS) and using the Eviews-12 program. Through the annual data for the period between 2010-2020, based on "data issued by the Iraq Stock Exchange for a sample of Iraqi private banks by (7) banks, and the most important conclusions reached by the study are the existence of a strong influence relationship between the quality of Assets and capital adequacy with credit risks, due to the increase in the use of asset quality and the application of Basel 3 requirements, contribute to reducing the level of non-performing loans. Increasing capital, which helps reduce risks and achieve the revenues you desire to reach financial sustainability on the one hand and protect depositors on the one hand. The study presented several proposals, including the interest of the bank on the effectiveness of the supervisory role in terms of using the terms of credit policy standards, the agreed collection policy, credit control, and informing the bank that grants credit to the Central Bank of the data related to customers.

Key words: Asset Quality, Bank Capital Adequacy, Credit Risk, Private Banks.

المقدمة:

تعد المصارف من أهم الدعائم الرئيسة في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، إذ تعمل وتساهم في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في مختلف المجالات والأنشطة الحيوية، وتمثل المصارف الخاصة المحور الرئيسي في تمويل النشاط الاقتصادي والمالي، اعتبار المصارف من المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة التي ذات طبيعة خاصة تواجه المخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد مقابل الحصول على العوائد. والمخاطر الائتمانية من أهم تلك المخاطر التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمصارف التي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها، كون القطاع المصرفي العراقي جزء من المنظومة المصرفية فإن تعرضه للمشاكل المالية خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة وتداعياتها، ستزيد من مخاطر في المصارف التي يعاني منه، لذا زاد الاهتمام المصارف بالسلامة المصرفية من خلال استخدام جودة الموجودات في كفاية رأس المال، ويمثل رأس المال الهامش بالنسبة للمودعين ويعد خط الدفاع الواقي من المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن متطلبات لجنة بازل وقاية ورقابة للأنشطة المصرف لكل مودعين والمقترض والمصرف وهي تدعم الثقة في تعاملات المصرف وتعالج الأنشطة عالية المخاطر، ومن أبرز هذه المتطلبات هي كفاية رأس المال التي تهتم إدارة المصرف بالدور الرقابي وحماية المصارف التي تعاني من ضعف في نشاطها الاقراضي، وتهدف السياسة الاقراضية ضمان سلامة القروض التي يمنحها المصرف، ومن أهم المصاعب التي تواجها المصارف هي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، لذا تعتمد درجة مصداقية معدل رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الموجودات ،وتمثل جودة الموجودات انعكاس لكفاءة القرارات الائتمانية للمصرف وسياسات الاستثمار وممارسات القروض والسلف التي تشكل جزءاً كبيراً من موجودات المصرف. وتتضمن الدراسة من أربعة مباحث رئيسة، تمثل المبحث الأول الاطار المفاهيمي للمتغيرات (كفاية رأس المال ،جودة الموجودات، المخاطر الائتمانية)، المبحث الثاني منهجية الدراسة، المبحث الثالث الجانب العملي (التحليل المالي والقياسي)، المبحث الرابع (الاستنتاجات والمقترحات).

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للمتغيرات الدراسة (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، المخاطر الائتمانية):

أولاً: كفاية رأس المال:

تعد الأنظمة المصرفية جزء من البيئة العامة العالمية، هذه البيئة التي تشهد تطورات متسارعة في كل جوانبها وتطور العمل المصرفي (Al-Nuaimi & Zaidan,2022:135). وكذلك تتبنى المصارف فلسفة الصيرفة الشاملة زيادة على الثورة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، التي لها أثر بارز على النشاطات المصرفية (Sail & Jaradat,2021:213). وأيضاً حدوث مستمر للأزمات المالية التي تضرب الأنظمة المصرفية والتي تعد من اكبر دعائم التطوير الاقتصادي، حققت لها الكثير من الأخطار (Al-Nuaimi & Zaidan,2022:135). وبما أن كفاية رأس المال تعبر عن قابلية وإمكانية المصرف على مواجهة التزاماته، فضلاً عن أية خسائر ممكنة الحدث أو غير متوقعة، فيمكن اعتبار كفاية رأس المال أداة لقياس الملاءة المالية للمصرف وإمكانية مواجهة المخاطر الائتمانية والتشغيلية

أو غيرها من المخاطر من خلال قواعد احترازية وضعتها لجنة بازل خصوصاً تلك الأموال المتعلقة بالأموال الخاصة بالمصرف بسبب كونها الضمان المرتكز الأساس لتمتع المصرف بالقدرة على مواجهة المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته للعمليات المصرفية (Hussain,2023:27). ويمثل رأس مال المصرف بمقدار الأموال التي تؤمن للمصرف جزءاً من السيولة التي توفر الحماية للمصرف في مواجهة الخسائر التي قد تحدث مستقبلاً، وتعبر كفاية رأس المال عن قدرة المصرف على تحقيق سلامة واستقراره المالي، أي بتعبير آخر توفير حجم السيولة المطلوبة لمواجهة الأحداث التي قد تحدث مستقبلاً (Obeidat & Khasawneh,2016:185)، فضلاً عن أن كفاية رأس المال تزيد من قدرة المصارف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية وابتكار وتقديم خدمات جديدة، ومن ثم تحقيق الربح المجزي والمقبول له (Odekina,*et.al.*,2019:109)، وتعد كفاية رأس المال مؤشراً قوياً لرأس المال (Topak & Talu,2017:576)، باعتباره المستوى الذي يسمح للمصارف بامتصاص الخسائر، وفي ذات الوقت لديه أموال كافية للحفاظ عليها وتشغيلها ككيان مالي بشكل مستمر وتحقيق الحماية للمودعين والدائنين من الخسائر (Rashid,*et.al.*,2021:680)، باعتباره يعد العامل الحاسم في تحديد قدرة المصرف على الاقتراض وينقسم رأس المال لقسمين كالآتي: (Greuning & Brajovic,2009: 124)

١. رأس المال الأساس شامل كل من رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة والاحتياطيات.
٢. رأس المال المساعد يشمل كل مصدر يكون مساند ومواجه لكل مخاطر مستقبلية محتملة، ويعد كافياً إذا كان أكبر من (8%) كحد أدنى وفق معايير بازل و(12%) حسب توصيات البنك المركزي العراقي.

ولغرض الحصول على نسبة كفاية رأس المال المصرفي وفق ما تتطلبة معاير بازلIII لابد من اللجوء الى معرفة البيانات المصرفية المتعلقة بذلك وهي كالآتي: (Central Bank of Iraq, 2018:3).

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{القاعدة الأساسية}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان لمقابلة مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل)}} \geq 10.5\% \quad \ldots (1)$$

إذ أن القاعدة الاساسية تمثل (رأس المال الاسمي والمدفوع + الاحتياطيات / مجموع الموجودات)، والمعادلة (2) رأس المال الممتلك / والودائع، أما المعادلة (3) رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (Ghosh & Kohli,2013:5). وتتمثل رأس المال الممتلك هي الأموال التي يساهم بها مالكي المصرف وتتضمن الاسهم والاحتياطات الأرباح المحتجزة في المصرف (Rose,1999:471).

ثانياً: جودة الموجودات:

تتميز بيئة الاستثمار بتنويع وتطوير الادوات المالية ودائماً يواجه المستثمرون سواءاً أكانوا أفراداً أم مؤسسات مسألة كيفية تخصيص أموالهم بين الموجودات المتاحة (Al-Sindi & Al-Hamdani,2023:277). وتحتل جودة الموجودات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي لأنها تمثل الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الايرادات، وامتلاك المصرف على موجودات الثابتة كفؤءة يساهم في تحقيق ربح أكبر وتقييم أفضل لكل من السيولة وإدارة ورأس المال (Aspal,*et.al.*,2019:170). كما أن تقييم جودة الموجودات يشمل تصنيف

عوامل مخاطر الاستثمار التي قد تواجه المصرف ومقارنتها بأرباح المصرف، فضلاً عن إن جودة الموجودات تمثل انعكاس لكفاءة القرارات الائتمانية للمصرف وسياسات الاستثمار وممارسات القروض والسلف التي تشكل جزءً كبيراً من موجودات المصرف، وإن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى انخفاض جودة الموجودات، وبالعكس عند انخفاضها بأنها تدل على أن جودة الموجودات عالية (Almaqtari, Al-Homaidi, Tabash & Farhan,2018)، إذ تعتمد درجة مصداقية معدل رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الموجودات، كما أن مخاطر الاعسار والفشل في المصارف تأتي في الغالب من نوعية وجودة الموجودات وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الموجودات ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار، مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل التجارة بالمشتقات والرهانات والوكالات (Ghosh & Kohli,2013:4). وأن الهدف الرئيسي لجميع المصارف هو كيفية الحفاظ على القروض المتعثرة في مستوى منخفض، وذلك لأن خسائر القروض تؤثر سلباً على أرباح المصرف (Al-Musawi,*et.al.*,2017:179). فالهدف الأساسي من جودة الموجودات هو قياس القروض والموجودات المتعثرة من إجمالي كل منها (Ghosh & Ohli,2013:4). كذلك تعد نسبة جودة الموجودات مقياس لدرجة القوة المالية للمصرف، وان قياس جودة الموجودات مهم للغاية بالنسبة للمصارف لأنه يعكس ربحيتها (Boateng,2019:44). ويتمثل المستوى المرتفع من القروض المتعثرة مصدر قلق كبير للمصارف والمجتمع لأن الائتمان المصرفي هو العامل المحفز للنمو الاقتصادي للدولة، إذ أن الارتفاع السريع في مستوى القروض المتعثرة يجلب بيئة اقتصادية معاكسة، لذلك لابد ان يتميز المصرفيون بالكفاءة الكافية للسيطرة على القروض المتعثرة (Al-Ali, Al-Zahra,2022:1089)، ويمكن حساب جودة الموجودات وفق العديد من المعادلات التي تم استخدامها في الجانب العملي (التحليل المالي) للدراسة ويمكن قياس جودة الموجودات وفقاً على المعادلة الآتية: (Ali,2019:61)

$$\text{جودة الموجودات} = \frac{\text{نسبة القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: تقيس هذه النسبة ما تمثله القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض، إذ كلما قلت هذه النسبة كان الوضع أفضل للبنك والهدف ألا تتجاوز هذه النسبة الحد الأقصى وهو (0%)، وتدل هذه النسبة في السيطرة على سلامة السياسة الائتمانية وقدرة البنك على منح القروض للعملاء الجيدين الذين يسددون ديونهم.

ثالثاً: مخاطر الائتمان:

يعد التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيس لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، وتعد مخاطر الائتمان أو (مخاطر فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف) من أهم المخاطر التي تواجه المصارف (Jay,*et.al.*,1998:145).

رابعاً: المخاطر الائتمانية:

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة المصرفية ويلازمها مهما كانت طبيعتها ومهما كان نوعها، لذلك فإن المصارف التجارية تتعرض عند تقديمها للقروض والإئتمانات إلى جملة من المخاطر، هذه الأخيرة هي وليدة عدد من العوامل، إلا أن العامل الجوهري في ذلك ناتج عن عدم رغبة المقترض في تسديد مما بذمته من قروض أو عدم مقدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض (Wasmi & Ismail, 2021:1). تتولد المخاطر الائتمانية عندما يقوم المصرف بمنح القروض الائتمانية التي تعد ضمن الأنشطة الرئيسية ويقابلها تخلف العملاء عن سداد القرض في حالة الانقطاع عن دفع الاقساط أو فوائد القروض، ويتوجب على المصرف يتقبلها ويحسن التعامل معها (Al Shaib,2012:244). تعرف "مخاطر الائتمان" علي أنها مخاطر تعثر الطرف المقابل بما ينتج عنه عدم قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته في الأجل المحدد، كما تعدها من المخاطر الرئيسة في معظم عمليات المصارف، إذ أن معظم الموجودات المكونة لمحافظ المصارف تتعرض لهذا الخطر، ويلزم أن يتضمن تقييم المصرف للعميل مقدرة الطرف المقابل (المدين) علي الوفاء بأصل الدين والفائدة من خلال مقدرته علي تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية، وكذا بنظرة واسعة للضمانات والمستقبل الاقتصادي للقطاع الصناعي الذي يعمل به الطرف المقابل (البنك المركزي، ٢٠١٩). كما تشير المخاطر الائتمانية الى تلك الخسائر التي من المحتمل ان يتعرض لها القرض نتيجة لفشل الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته المتعاقد عليه (Odawor,*et.al.*, 2019:63). بينما عرف المخاطر الائتمانية عبارة عن خسائر محتملة يتعرض لها المصرف نتيجة تعثر أو فشل المقترضين أو المستلفين أو الأطراف الأخرى المقابلة من الوفاء بسداد التزاماتهم بالمدة المتفق عليها بموجب العقد المبرم معهم (Al-Tufaili,2022:48). فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (Miftah & Maarif,2007:3). وستكون المخاطر الائتمانية أعلى، إذ مازالت قيمة القروض متوسطة نوعية ولكن العوائد ستكون أعلى أيضاً، وبذلك تتجه العوائد الى أن تكون أقل إذا ما اختار المصرف تنخفض المخاطر الائتمانية من خلال الاحتفاظ بنسبة أصغر من الموجودات في صنف القروض متوسطة النوعية (Hempel,*et.al.*,1998:68).

وسيتم قياس المخاطر الائتمانية وفق المعادلة الآتية: (Zamore,2018:5)

$$\text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{نسبة الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي القروض}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

المبحث الثاني: منهجية الدراسة:

أولاً: مشكلة الدراسة:

باشر القطاع المصرفي العراقي أعماله في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة ولعل التدهور السياسي والاقتصادي نتيجة الحصار وحروب داعش وتغير سعر الصرف وانتشار جائحة كورونا. وعليه تعرض عرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها القطاع المصرفي العراقي، إذ واجهت المصارف الآثار السلبية للحصار من ركود اقتصادي وبطالة وتضخم وتغير في أسعار العملات،

وبالتالي عانى القطاع المصرفي العراقي من ظاهرة الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها، إذ بلغ مخصص مقابلة خسائر القروض والتسهيلات للمصارف العاملة في العراق، ولهذا تتحوط المصارف بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات أي ملاءة رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها استخدامات المصارف، وما ينتج عدم جودة الموجودات المصرفية وضعف قدرة كفاية رأس المال في عدم قدرة المصرف بتغطية كافة مستحقاتها، مما ينتج من مخاطر الائتمانية نتيجة الديون المتعثرة والديون المشكوك في تحصيلها، لذا يجب على المصرف تحسين جودة موجوداته وكفاية رأس المال لمواجهة كافة مستحقاته، وفي هذا الإطار فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي "ما مدى فاعلية جودة الموجودات في كفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية"، ويتفرع من السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما مدى فاعلية جودة الموجودات في الحد من المخاطر الائتمانية؟
٢. ما مدى فاعلية كفاية رأس المال في الحد من المخاطر الائتمانية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من واقع المصارف الخاصة العراقية، لأن التعرضات لمخاطر الائتمان لازالت هي المصدر المسيطر علي مشاكل الاستقرار المالي والمصرفي في معظم دول العالم، وأن الممارسات السليمة معايير الائتمان تمثل حجر الزاوية لنظام مصرفي مستقر للإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لنظم رقابية صارمة تمثل الحجر الأساسي، ومن هذا المنطلق تركز الدراسة اهتمامها الكشف على مدى فاعلية جودة موجوداتها ونوعيتها ومخاطرها والتحكم في ضوء الترتيبات والمعايير التي أتت بها لجنة بازلIII في كفاية رأس المال بما يضمن الحد من المخاطر الائتمانية نتيجة الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلي تحقيق أفضل أداء، ما يعزز وضع القطاع المصرفي في العراق ويساهم في دعم ثقة المودعين والمستثمرين، الأمر الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويقوي دوره في المجتمع ويدعم الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الآتي:

١. تحسين قدرة المصارف للتغطية كافة مستحقاتها من خلال جودة موجوداتها.
٢. اختبار قوة العلاقة والأثر للجودة الموجودات وكفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية للمصارف الخاصة.
٣. تسليط الضوء على مدى قدرة الجهاز المصرفي العراقي في الالتزام بالمعايير المعتمدة من قبل المصرف المركزي العراقي فيما يخص جودة الموجودات وكفاية رأس المال المصرفي.
٤. زيادة كفاءة وفاعلية جودة الموجودات لتحقيق السلامة المصرفة.
٥. التأكد من الاجراءات الصحيحة عند منح القروض (معايير الائتمان).

رابعاً: فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة بعد تحديد مشكلتها وأهميتها وأهدافها من مجموعة من الفرضيات وتمت صياغة كل منها لتكون بمثابة حلول للمشكلة، وسوف يتم اختبارها للتعرف على مدى صلاحيتها للدراسة:

الفرضية الأولى:

١. H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) والمتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).
٢. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) والمتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).

الفرضية الثانية:

١. H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) والمتغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال).
٢. H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) والمتغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال).

الفرضية الثالثة:

١. H0: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة معنوية بين متغير الوسيط (نسبةكفاية رأس المال) والمتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).
٢. H1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة معنوية بين متغير الوسيط (نسبةكفاية رأس المال) والمتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).

الفرضية الرابعة:

١. H0: لا توجد علاقة تأثير للمتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) في المتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).
٢. H1: توجد علاقة تأثير للمتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) في المتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).

الفرضية الخامسة:

١. H0: لا توجد علاقة تأثير متغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال) في المتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).
٢. H1: توجد علاقة تأثير متغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال) في المتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).

الفرضية السادسة:

١. H0: لا توجد علاقة تأثير للمتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) ومتغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال) في متغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).
٢. H1: توجد علاقة تأثير للمتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) ومتغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال في متغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية).

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل القطاع المصرفي مجتمع الدراسة وفيما أن عينة الدراسة تمثل (سبعة) مصارف تجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتمثل بالمصارف (مصرف المتحد للاستثمار مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف الخليج

التجاري، مصرف موصل للتنمية، مصرف بغداد)، لتكامل البيانات في الكشوفات المالية خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، وعشرة سنوات مناسبة للتحليل بعد عمليات الفرز والتصفية على الشركات مجتمع الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل المالي والإحصائي للمتغيرات الدراسة:

أولاً: التحليل المالي للمتغيرات الدراسة:

الجدول (1) نسبة كفاية رأس المال للمصرف المتحد للاستثمار (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	183987336	16979000	208240793	21232291	2515655	0.61
2011	408397529	26613947	518818310	30315102	5562949	0.78
2012	310264563	37838000	490290008	28373251	2600886	0.67
2013	338833264	56900649	641121718	31568035	12086617	0.58
2014	316915074	64889926	561203981	11184239	12921749	0.65
2015	321716551	100704461	463023017	5660024	11082598	0.88
2016	301703155	81634245	474354079	3221894	8890030	0.79
2017	297437697	163385447	461259367	7259113	6206632	0.97
2018	303730081	203978832	507271229	3458124	4694712	0.99
2019	303471678	228356007	596465722	4503854	7324047	0.87
2020	303817559	84062259	674230532	11345862	4653400	0.56
الوسط الحسابي						0.76

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يوضح الجدول (1) التحليل المالي للمتغير كفاية رأس المال للمصرف المتحد للاستثمار عن نسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل(3) وفق المعادلة نسبة كفاية رأس المال يساوي القاعدة الأساسية / الموجودات المرجحة بالمخاطرة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) استناداً إلى المعيار (10.5%) نلاحظ قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات بازلIII بلغت (0.76) وهي نسبة تفوق من النسبة المحددة (10.5%) لبازل (3) وكذلك أعلى من معيار البنك العراقي (12%). حققت المصرف المتحد للاستثمار أدنى نسبة في عام ٢٠٢٠، إذ بلغت 0.56 نتيجة ارتفاع النسبة عن متطلبات بازل(3) والبنك العراقي نتيجة انخفاض رأس المال مقابل الموجودات المرجحة بالمخاطرة، كما ظهرت في الجدول أعلاه ارتفاع النسبة في عام ٢٠١٨ بنسبة (0.99) نتيجة ارتفاع رأس المال الاساسي مقابلة لعام ٢٠١٩ ونفس الحال بالنسبة لرأس المال المساند والقروض، وبصورة عامة كفاية رأس المال في هذا المصرف عالي مما يدل على قوة مركزه المالي ومحافظة المصرف من الهشاشة المالية.

الجدول (2) نسبة كفاية رأس المال للمصرف الاستثمار العراقي (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	88455196	6791485	96629331	65327	3124805	0.96
2011	117107674	6386000	171887500	525321	3171655	0.70
2012	118557667	16685000	219427534	234457	3277094	0.61
2013	186356658	22386000	289126342	155667	4091879	0.71
2014	283749259	2386000	203204138	194000	5493331	1.47
2015	279554000	18294630	168626727	95235	8608256	1.68

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2016	283082667	21560000	151406678	1120726	9229731	1.88
2017	283083000	20404459	187859113	7995568	11532918	1.46
2018	283102000	39610686	251956347	13123456	9857988	1.17
2019	260626000	39610686	226285000	18689819	6353471	1.19
2020	265274450	60996949	213779483	20102182	2776869	1.38
الوسط الحسابي						1.20

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يظهر في الجدول (2) عن نسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل(3) وفق المعادلة نسبة كفاية رأس المال يساوي القاعدة الأساسية / الموجودات المرجحة بالمخاطرة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) استناداً الى المعيار (10.5%). نلاحظ قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات بازلIII بلغت 1.20 وهي نسبة أعلى من النسبة المقررة (10.5%) لبازل (3) وكذلك من معيار البنك العراقي (12%). واوضح الجدول أدنى نسبة في عام ٢٠١٢ بلغت (0.61) ويعبر هذه النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بمتطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي، مما يعني ارتفاع في الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية ارتفاع القروض والسلف مقارنة نتيجة بالسنة الماضية وحققت المصرف أعلى نسبة في سنة ٢٠١٦ بنسبة (1.88) بسبب ارتفاع رأس المال الأساسي مقارنة بالسنة السابقة، وكذلك الحال بالنسبة لزيادة رأس المال المساند والقروض، وهذا يدل على أن نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف مرتفع مما يعني قوة مركزها المالي وتقيم وتحليل المخاطر نتيجة الإدارة الجيدة لها.

الجدول (3) نسبة كفاية رأس المال للمصرف التجاري العراقي (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	95538893	22156209	161380597	24089191	16528001	0.58
2011	135184629	23053940	138522128	30063924	14428111	0.86
2012	143200259	30479971	156033323	61720656	15075024	0.75
2013	196579178	36236660	143039286	64068853	13610164	1.05
2014	284385241	38456475	314674899	23614165	28602991	0.88
2015	443929927	34949000	243816211	28191563	25962897	1.04
2016	281941053	15513998	306107739	23372604	32027261	0.82
2017	291808794	19326607	335441530	19296796	34528677	0.80
2018	283677505	18837289	288325480	2422604	28972363	0.95
2019	271929254	15931349	211456577	20649956	22217969	1.14
2020	307754629	28729000	215904566	38029044	21892820	1.22
الوسط الحسابي						0.92

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يظهر الجدول (3) الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق لجنة متطلبات بازل(3) للمصرف التجاري العراقي بلغت (0.92) وهذه النسبة تفوق المعدل المقررة (10.5%)، وكذلك تفوق المعدل (12%) للبنك المركزي العراقي. فيما حققت أدنى نسبة في سنة ٢٠١٠ بـ(0.58) وتعد نسبة مرتفعة مقارنة بمتطلبات بازل(3) البنك المركزي العراقي. وفي المقابل حققت أعلى نسبة في سنة٢٠٢٠ بـ(1.22) نتيجة الارتفاع ملحوظ في رأس المال الأساسي ورأس المال المساند

والقروض مقارنة مع السنة الماضية بسبب انخفاض المردودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيلية في حساب نسبة الملاءة، ونستنتج مما ذكر بأن نسبة كفاية مرتفعة تنمية وتطوير الموجودات في المصرف بشكل مستمر مما يحسن أداء المصرف وتحقيق أرباح عالية وقدرتها على مواجهة الأزمات.

الجدول (4) نسبة كفاية رأس المال للمصرف الائتمان العراقي (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	135093460	22700000	385511906	117837	39448783	0.37
2011	151965487	22687248	248349883	99915	26819106	0.63
2012	175547483	12116885	279276451	64979	38182153	0.59
2013	197079367	13105150	406341148	189306	43840948	0.46
2014	290171143	14320663	423492183	191628	44312123	0.71
2015	301809851	6830449	317817379	131023	34596062	0.87
2016	306898511	5567979	429454479	31934125	37607580	0.62
2017	315456738	7196107	312956010	17380974	33508172	0.88
2018	313498305	5380879	86637366	27568620	3414263	2.71
2019	297126650	5067642	69789131	59068746	8108545	2.71
2020	293699445	112811	139842160	58257274	1776789	1.47
الوسط الحسابي						1.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يظهر في الجدول (4) إن الوسط الحسابي وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الائتمان العراقي خلال فترة الدراسة بلغت (10.5%) وتمثل نسبة كبيرة من المعدل المقرر للجنة بازل (10.5%) والبنك المركزي العراقي (12%). وحققت المصرف أدنى نسبة (0.37) سنة٢٠١٠ وتعد مرتفعة مقارنة بمتطلبات بازل والبنك المركزي العراقي بسبب ادماج مخاطر العمليات ومخاطر السوق، فيما حقق المصرف أعلى نسبة في سنة ٢٠١٨ بلغت (2.71) مقارنة بسنة ٢٠١٧ نتيجة انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر. ونستنتج من ذلك بأن إدارة المصرف لها تخطيط ومتابعة للأعمال المصرفية والتزام بتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي ما يدل على إدارة الناجحة للمصرف والقدرة العالية على تحقق الأرباح بشكل مستمر.

الجدول (5) نسبة كفاية رأس المال للمصرف الخليج التجاري (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	63548282	13149509	196100298	53518	13137636	0.37
2011	118183956	13316760	247123605	106140	16443427	0.50
2012	149087506	14569329	264712144	82629	5280124	0.61
2013	303984100	20395399	412538388	114064	16621363	0.76
2014	345974012	18587000	451260237	114119	16441052	0.78
2015	314204752	35603198	556320584	151037	27762229	0.60
2016	317733784	14000000	494478788	64656	19934199	0.67
2017	320887000	17561082	377470464	19036700	15590268	0.82
2018	314472926	28400000	330287226	13208500	22852238	0.94
2019	306709058	27640000	290891688	11071576	9475433	1.07
2020	307650715	74834410	365650700	18115500	9566427	0.97
الوسط الحسابي						0.74

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يظهر الجدول (5) الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق لجنة متطلبات بازل(3) للمصرف الخليج التجاري بلغت (0.74) وهذه النسبة تفوق المعدل المقررة (10.5%)، وكذلك تفوق المعدل (12%) للبنك المركزي العراقي. فيما يوضح الجدول أدنى نسبة لها في سنة٢٠١٠ (0.37) وهي نسبة مرتفعة وفق للمتطلبات لجنة بازل(3) ومعيار المركزي العراقي. وحققت مصرف الخليج أعلى نسبة في سنة ٢٠١٩ وبلغت (1.07) بسبب تراجع الموجودات المرجحة بالمخاطر عن السنة الماضية. نجد بأن نسبة كفاية رأس المال للمصرف الخليج مرتفعة مما يدل سير العمليات المصرفية بفاعلية و كفاءة نتيجة الممارسات الإدارية السليمة وقوة المركز المالي وتحقيق الأرباح المرتفعة وتقدم أداء نمو الموجودات.

الجدول (6) نسبة كفاية رأس المال لمصرف موصل للتنمية (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	64390285	25154000	106481419	22871475	2506874	0.68
2011	89155174	8203858	138925329	15470787	5159632	0.61
2012	222429938	10554606	268567571	8675423	4263799	0.83
2013	261119124	19120702	241932761	16125366	4670801	1.07
2014	262939792	24904673	256079348	19876065	5836403	1.02
2015	262117116	283866178	229814702	21058108	4820865	1.14
2016	265736949	18436386	244135867	29964700	4384080	1.02
2017	270642860	21526856	243025116	25986716	1847952	1.08
2018	263447429	34251508	222536540	21460429	1830018	1.21
2019	268582405	44305154	244801250	16189075	2009155	1.19
2020	269589136	63615085	222381442	6480965	2024388	1.44
الوسط الحسابي						1.03

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يظهر في الجدول (3) ان الوسط الحسابي وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف موصل للتنمية خلال فترة الدراسة بلغت (1.03) وتمثل نسبة كبيرة من المعدل المقرر للجنة بازل (10.5%) والبنك المركزي العراقي (12%). وحققت المصرف أدنى نسبة في سنة ٢٠١١ بلغت (0.61) وهي نسبة مرتفعة عن المعدل المقرر للجنة بازل ومعيار البنك المركزي العراقي فيما حققت أعلى نسبة في سنة ٢٠٢٠ بلغت (1.44) بسبب ارتفاع رأس المال الأساسي والمساند مقارنة بالسنة الماضية. ومن خلال النتائج تبين بأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف موصل للتنمية مرتفعة مما يدل على امتلاكها للإدارة قوية ومتابعة لسير العمليات المصرفية وتحليل المخاطر.

الجدول (7) نسبة كفاية رأس المال لمصرف بغداد (ألف دينار)

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	118787915	18551912	389240254	340094	7071255	0.35
2011	139619840	21523368	417879973	347571	24647971	0.37
2012	207252848	22000000	488293087	165667	24544909	0.45
2013	291262414	25093000	750206358	176867	48954452	0.40
2014	292419198	22700000	835096382	233419	55632942	0.35
2015	268488373	57401000	452641685	197491	21139530	0.69
2016	282821705	30302145	382239334	41114444	22327882	0.70
2017	276942042	30302145	333309494	32317648	20842900	0.80
2018	266742720	79574117	324837821	11517420	19433798	0.97

معادلة نسبة كفاية رأس المال / السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال المساند + القروض	موجودات مرجحة بالمخاطرة	بنود خارج الميزانية	مخاطر السوق + التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2019	273641424	81068404	442230340	16805607	18425412	0.74
2020	3784358352	29498599	385198145	18449404	23355861	0.96
الوسط الحسابي						0.62

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق البيانات المتاحة من الكشوفات المالية للمصرف.

يظهر في الجدول (4) ان الوسط الحسابي وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف بغداد خلال فترة الدراسة بلغت (0.62) وتمثل نسبة كبيرة من المعدل المقرر للجنة بازل (10.5%) والبنك المركزي العراقي (12%). وحققت المصرف أدنى نسبة في السنتين ٢٠١٠، ٢٠١٤ بلغت (0.35) نتيجة لارتفاع مخاطر السوق والتشغيلية مقارنة بالسنوات الماضية وتعد نسبة مرتفعة مقارنة بمتطلبات لجنة بازل ومعيار البنك المركزي العراقي، و كانت أعلى نسبة له في سنتي ٢٠١٨، ٢٠٢٠ بلغت (0.96، 0.97) على التوالي، نتيجة العلاقة العكسية للمجموع رأس المال ومجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر وتبين حسب النتائج مصرف بغداد لها قدرة تحليل المخاطر ومواجهة الأزمات واتباع التعليمات للبنك المركزي.

الجدول (8) نسبة جودة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصارف / السنوات	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف موصل للتنمية	مصرف بغداد
2010	0.005	0.079	0.984	34.310	0.038	0.024	0.149
2011	0.016	0.025	1.096	13.210	0.033	0.015	0.214
2012	0.009	0.014	1.071	6.437	0.042	0.007	0.263
2013	0.025	0.013	3.193	3.834	0.072	0.018	0.161
2014	0.058	0.021	6.580	2.197	0.123	0.018	0.210
2015	0.140	0.026	1.826	1.959	0.119	0.024	0.115
2016	0.290	0.023	2.896	1.300	0.137	0.022	0.129
2017	0.100	0.016	3.259	0.984	0.219	0.022	0.179
2018	0.500	0.018	3.524	1.622	0.302	0.132	0.988
2019	0.060	0. 165	3.524	17.690	0.175	0.131	1.003
2020	0.660	0.002	1.082	0.459	0.476	0.193	0.650
الوسط الحسابي	0.17	0.04	2.64	7.65	0.16	0.06	0.37

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية للمصارف.

يوضح الجدول (8) التحليل المالي لنسبة جودة الموجودات للمصارف: نسبة جودة الموجودات للمصارف التجارية للمدة الدراسة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ وفق المعادلة نسبة جودة الموجودات التي تمثل مجموع القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض سعياً لتحقيق الجودة المطلوبة من الموجودات وانخفاض نسبة الديون المتعثرة. نجد قيمة الوسط الحسابي للمصرف المتحد للاستثمار خلال مدة الدراسة (٢٠١٠-٢٠٢٠) لجودة الموجودات أدنى نسبة بلغت (0.17)، ويتضح من هذه النسبة قدرة إدارة المصرف تغطية كافة مستحقاتها ولها سياسة تحصيل ناجحة. وكانت أعلى نسبة لجودة الموجودات التي حققتها مصرف المتحد للاستثمار سنة ٢٠٢٢ ووصلت الى (0.660) وتعد نسبة جودة الموجودات منخفضة مقارنة بالمعيار البنك المركزي العراقي تمثل (0.20) نتيجة كثرة الديون المتعثرة وعدم قدرة المصرف للتغطية مستحقاتها مقارنة بالسنة الماضية وانخفاض المصرف في منح الائتمان. وكانت النسبة منخفضة في سنة ٢٠١٠ وبلغت (0.005) نتيجة كثرة

نسبة القروض مقارنة بالسنة ٢٠٠٩، مما يدل على ان المصرف تواجه مخاطر على قروضها مقارنة مع السنوات فترة الدراسة. كما نجد الوسط الحسابي للمصرف الاستثمار العراقي نسبة جودة الموجودات بلغت (0.04) مما يدل على انخفاض النسبة نتيجة زيادة قيمة إجمالي القروض. وحققت المصرف انخفاض في جودة موجوداتها في سنة ٢٠١٩، إذ بلغت (0.165) وهي منخفضة مقارنة مع معيار البنك المركزي العراقي (0.20) مما يدل على عدم منح القروض حسب معايير الائتمان نتيجة زيادة الديون المتعثرة مقارنة للسنة الماضية. وكانت أعلى نسبة كفاءة الموجودات في سنة ٢٠٢٠ بلغت (0.002) نتيجة انخفاض في إجمالي القروض المتعثرة مقارنة بالسنة ٢٠١٩ وانخفاض مستوى المخاطر عليها خلال مدة الدراسة تحصيل القروض المتعثرة ،مما يدل على تطبيق معاير منح الائتمان لدى المصرف مقارنة مع السنوات الأخرى. بينما الوسط الحسابي لجودة الموجودات لمصرف الائتمان العراقي بلغت (2.64) خلال مدة الدراسة، مما يعني انخفاض جودة الموجودات نتيجة ارتفاع الكبيرة في القروض المتعثرة وعدم قدرة المصرف في تغطية مستحقاتها نتيجة صعوبة تحصيل تلك القروض. وكانت نسبة جودة الموجودات منخفضة في سنة ٢٠١٤ وتعد أعلى مستوى للمخاطر، إذ بلغت (6.580) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع معيار البنك المركزي العراقي (0.20)، بسبب عدم قدرة المصرف تحصيل القروض المتعثرة لنسبتها الكبيرة عن سنة ٢٠١٣ وعلى المصرف اتباع السياسة الائتمانية السليمة لقدرة على تحصيل القروض. فيما نجد الوسط الحسابي لنسبة جودة الموجودات منخفضة للمصرف التجاري العراقي بلغت (7.65) خلال مدة الدراسة نتيجة تتعرض المصرف للخسائر نتيجة صعوبة الحصول على القروض مقارنة إلى إجمالي القروض وحركة نمو القروض تعد منخفضة. وحققت المصرف جودة موجودات منخفضة في سنة ٢٠١٠ وبلغت (34.41) وتعد نسبة مرتفعة مع المعيار المحدد من قبل البنك المركزي العراقي (0.20). نتيجة زيادة القروض المتعثرة، وكانت أعلى نسبة جودة الموجودات في سنة ٢٠٢٠ بلغت (0.459) نتيجة ارتفاع إجمالي القروض مقارنة بسنة ٢٠١٩، ونستنتج بأنه جودة الموجودات في المصرف التجاري منخفضة يجب ان تعمل على تحليل القروض المتعثر ووضع تنفيذ سياسة تمويلية مناسبة. نجد بأن الوسط الحسابي لنسبة جودة الموجودات مناسبة للمصرف الخليج التجاري وبلغت (0.16) خلال مدة الدراسة، مما يدل على كفاءة المصرف في تغطية مستحقاتها. حققت أدنى نسبة لجودة الموجودات بسبب المخاطرة العالية، إذ بلغت (0.476) تعد نسبة مرتفعة مع المعيار المحدد من قبل البنك المركزي العراقي (0.20)، مما يدل على انخفاض إجمالي القروض عن سنة ٢٠١٩ . وكانت جودة الموجودات مرتفعة نتيجة انخفاض نسبة المخاطرة والتي بلغت (0.033) في سنة ٢٠١١ بسبب زيادة نسبة إجمالي القروض في سنة ٢٠١٠. فما نجد الوسط الحسابي لجودة الموجودات لمصرف موصل للتنمية بلغت (0.06) خلال مدة الدراسة مما يشير إلى كفاءة الموجودات بسبب انخفاض القروض المتعثرة وزيادة قيمة إجمالي القروض. وتبين بأن جودة الموجودات منخفضة نتيجة ارتفاع المخاطر، إذ بلغت (0.193) وتعد نسبة مقبولة نوعا ما مقارنة بمعيار البنك المركزي العراقي (0.20) نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة. في حين كانت جودة الموجودات مرتفعة بسبب انخفاض المخاطر في سنة ٢٠١٢ بنسبة (0.007) مقارنة مع سنة ٢٠١١ للارتفاع الناتج عن إجمالي القروض.بينما نجد الوسط الحسابي لنسبة جودة الموجودات لمصرف بغداد بلغت (0.37) خلال مدة الدراسة، وارتفاع النسبة يدل على عدم انضباط المصرف في منح الائتمان. وجد نسبة جودة الموجودات منخفضة نتيجة ارتفاع المخاطر سنة ٢٠١٩ التي بلغت (1.003) وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع معيار البنك المركزي العراقي (0.20)، بسبب انخفاض

القروض مقارنة بسنة ٢٠١٨، وكانت نسبة جودة الموجودات مرتفعة نتيجة انخفاض نسبة المخاطر في سنة ٢٠١٥ بنسبة (0.115) نتيجة ارتفاع إجمالي القروض مقارنة مع سنة ٢٠١٤.

الجدول (9) نسبة المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة

المصارف / السنوات	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف موصل للتنمية	مصرف بغداد
2010	0.060	0.092	0.810	23.3	0.190	0.040	0.80
2011	0.070	0.026	0.690	10.3	0.110	0.060	0.120
2012	0.100	0.070	0.710	3.97	0.040	0.030	0.120
2013	0.090	0.050	2.240	2.31	0.030	0.060	0.081
2014	0.120	0.060	4.520	1.39	0.040	0.060	0.070
2015	0.180	0.035	0.840	1.07	0.040	0.100	0.120
2016	0.210	0.030	1.900	1.06	0.050	0.090	0.160
2017	0.190	0.026	1.410	0.94	0.080	0.090	0.180
2018	0.210	0.022	1.550	0.79	0.100	0.280	0.190
2019	0.290	0.021	3.520	8.71	0.120	0.310	0.210
2020	0.680	0.022	1.000	0.57	0.300	0.600	0.090
الوسط الحسابي	0.20	0.04	1.74	4.95	0.10	0.16	0.13

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفق الكشوفات المالية المتاحة للمصارف.

يوضح الجدول (9) التحليل المالي لسبة المخاطر الائتمانية: نسبة المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية للمدة الدراسة من ٢٠١٠ إلى٢٠٢٠ وفق المعادلة نسبة المخاطر الائتمانية يساوي مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف المتحد للاستثمار بلغت (0.20) خلال مدة الدراسة، مما يشير إلى المخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (20) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. أوضح الجدول أدنى نسبة بلغت (0.060) في سنة ٢٠١٠ التي من الممكن تعرض مصرف المتحد للاستثمار عدم قدرتها على تغطية القروض المتعثرة، نتيجة ارتفاع إجمالي القروض عن السنة الماضية واستخدام بعض من رأس المال مما يساعد على انخفاض الأداء في حالة عدم استخدام التنويع الجغرافي في حالة دفع القروض. وكانت النسبة المرتفعة سنة ٢٠٢٠ وبلغت (0.680) بسبب ارتفاع مخصص الديون مقابل انخفاض إجمالي القروض عن السنة الماضية، وهذا ما يساعد المصرف عن الابتعاد عن مخاطر القروض نتيجة لزيادة مخصص الديون المشكوك من تحصيلها مقابل القروض الممنوحة، وبقاء المصرف في حالة أمان خطر الهشاشة والإفلاس، أي قدرة المصرف على مواجهة المخاطرة. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف الاستثمار العراقي الدراسة بلغت (0.04) في سنة ٢٠١٤ خلال مدة الدراسة مما يشير الى الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (4) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. وأوضح الجدول أدنى نسبة (0.21) في سنة ٢٠١٩ نتيجة ارتفاع إجمالي القروض مقارنة بالسنة الماضية. بينما حققت نسبة عالية في سنة ٢٠١٠ وبلغت (0.092) بسبب انخفاض المخصص عن السنة الماضية، مما أتاح للمصرف مواجهة مخاطر المحتملة نتيجة انخفاض مخاطر القروض. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف الائتمان العراقي بلغت (174%) خلال مدة الدراسة، مما يشير إلى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (174) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. وأوضح الجدول أدنى نسبة بلغت (0.690) في سنة ٢٠١١ نتيجة للانخفاض إجمالي الديون المخصص عن السنة الماضية، وكانت أعلى نسبة في سنة

٢٠١٤ بلغت (4.520) بسبب زيادة حجم الأموال المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها، إذ أصبحت أكثر من القروض الممنوحة، مما يدل إلى زيادة الأموال المجمدة نتيجة عدم استثمارها ولكن تم الاستفادة منها لمواجهة مخاطر عدم التسديد. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف التجاري العراقي بلغت (4.95) خلال مدة الدراسة مما يشير إلى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (495) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. وأوضح الجدول أدنى نسبة بلغت (0.690) في سنة ٢٠١١ نتيجة انخفاض إجمالي المخصص في سنة ٢٠١٠. وكانت النسبة مرتفعة بلغت (23.3) في سنة ٢٠١٠ وتعد أعلى نسبة من بين المصارف عينة الدراسة، مما يعني حجم المخصص يغطي المخاطر المحتملة جراء منح الائتمان نتيجة انخفاض إجمالي القروض عن السنة الماضية ونتيجة لزيادة حجم المخصص للديون المشكوك في تحصيلها، ساعد المصرف التخلص من مخاطر القروض. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف الخليج بلغت (10%) خلال مدة الدراسة مما يشير إلى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (10) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. وأوضح الجدول أدنى نسبة بلغت (0.030) في سنة ٢٠١٣ نتيجة ارتفاع إجمالي القروض. وكانت أعلى نسبة (0.300) في سنة ٢٠٢٠ نتيجة انخفاض إجمالي القروض عن سنة ٢٠١٩ وهي نسبة معقولة بسبب ابتعاد المصرف عن مخاطر قروض مما يساعدها على مواجهة المخاطر المتوقعة. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف الموصل للتنمية بلغت (0.16) خلال مدة الدراسة، مما يشير إلى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (16) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. وأوضح الجدول أدنى نسبة بلغت (0.030) في سنة ٢٠١٢، مما يدل على تعرض المصرف لمخاطر عدم تغطية القروض المتعثرة نتيجة ارتفاع إجمالي القروض عن السنة الماضية، وكانت النسبة مرتفعة في سنة ٢٠٢٠ وبلغت (0.600) نتيجة ارتفاع مخصص القروض عن سنة ٢٠١٩ نتيجة لزيادة حجم المخصص لديون المشكوك في تحصيلها مقابل القروض الممنوحة، وابتعادها عن مخاطر القروض. مما يساعد المصرف على مواجهة المخاطر المحتملة. نجد الوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية للمصرف بغداد بلغت (0.13) خلال مدة الدراسة مما يشير إلى أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مقداره (13) دينار من نسبة القروض الممنوحة لكل من (100) دينار. وأوضح الجدول أدنى نسبة بلغت (0.070) في سنة٢٠١٤ نتيجة ارتفاع إجمالي القروض عن السنة الماضية من المحتمل تواجه مخاطرة الديون المتعثرة، وكانت النسبة مرتفعة في سنة ٢٠١٩ وبلغت (0.210) نتيجة انخفاض إجمالي القروض عن السنة الماضية نتيجة لقلة حجم المخصص لديون المشكوك في تحصيلها بواجهة المصارف مخاطر القروض المتعثرة مما يصعب على المصرف مواجهة المخاطر المحتملة.

ثانياً: التحليل القياسي للمتغيرات الدارسة:

بعد إكمال التحليل المالي للعينة المصارف خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنة ٢٠١٠-٢٠٢٠، تتطلب إجراء التحليل الإحصائي والقياسي للبيانات للوصول إلى الانحدار بشكل عام للاتجاه العام أثر كل من كفاية رأس المال في المخاطر الائتمانية وجودة الموجودات في المخاطر الائتمانية في المخاطر الائتمانية لسبعة المصارف خلال 10 سنوات، ولهذا السبب تم استخدام برنامج Eviews-12 ونحاول في البداية معرفة نوع البيانات ودرجة العلاقة ونحدد نوع النموذج المطلوب

بينها التي يتم من خلال تحديد استقرارية أو عدم استقرارية البيانات من خلال الثبات والاستقرارية وإثبات صحة الفرضيات العلاقة (التكامل المشترك) والأثر المتغيرات الثلاثة:

١. الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test):

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار PP-Fisher Chi-Square، إذ يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود PP-Fisher Chi-Square في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه العام أو PP-Fisher Chi-Square، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج الآتية، الجدول (10) يعرض نتائج التحليل.

الجدول (10) اختبار PP-Fisher Chi-Square

PP-Fisher Chi-square						
	Level (المستوى)		Prob	1st Difference		Prob
Variables	Intercept	Trend		Intercept	Trend	
كفاية رأس المال المصرفي	0.5359	0.3410	0.9967	0.000*	0.0109*	0.000*
جودة الموجودات	0.002*	0.000*	0.0029	0.000*	0.0074*	0.000*
المخاطر الائتمانية	0.000*	0.000*	0.000*	0.000*	0.000*	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج Eviews-12.

يتضح من الجدول (10) بأن المتغير المستقل والتابع (نسبة جودة الموجودات و نسبة المخاطر الائتمانية) ثابتة ومستقرة في مستوى (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه / Intercept-Trend) عند مستوى المعنوية (0.01) على التوالي. كما اوضح الجدول بأن كفاية رأس المال المصرفي لم تكن مستقراً، إذ حققت (0.5359). فيما حققت كفاية رأس المال الاستقرار في المستوى (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept-Trend) عند مستوى المعنوية (0.01) أي في الفرق الأول (تأثير الزمن) بنسبة *0.0109. وهذا ما يوضح استقرار المتغيرات الثلاثة وبهذا يسمح لنا القيام بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لأثبات فرضيات الدراسة.

٢. علاقات الارتباط بين المتغيرات الدراسة:

الجدول (11) علاقات الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	المخاطر الائتمانية	كفاية رأس المال	جودة الموجودات
المخاطر الائتمانية	1.000000	-0.003896	0.988388-
كفاية رأس المال	-0.003896	1.000000	0.057340-
جودة الموجودات	0.988388-	0.057340-	1.000000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج Eviews-12.

يوضح الجدول (11) علاقة الارتباط بين المتغيرات (جودة الموجودات والمخاطر الائتمانية) علاقة عكسية من حيث (الإشارة)، 0.988388-، مما يدل على كلما كانت جودة الموجودات كفوءة مرتفعة كلما ساهمت في انخفاض المخاطر الائتمانية. مما يؤكد على تحقيق الفرضية الأولى البديلة التي مفادها "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين لمتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) والمتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية)"؛ كما أظهرت الجدول أعلاه العلاقة بين نسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال علاقة عكسية بالإشارة (0.057340-)، مما يعني كلما زاد كفاءة جودة الموجودات انخفضت كفاية رأس المال، تم قبول الفرضية الثانية البديلة التي مفادها "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات

ونسبة كفاية رأس المال)"؛ وتبين من الجدول أعلاه بوجود علاقة عكسية بالإشارة بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة المخاطر الائتمانية (0.003896-)، مما يدل على كلما زاد الالتزام بالمقررات بازل ساعد على انخفاض المخاطر الائتمانية، وهنا تؤكدت تحقيق الفرضية الثالثة البديلة التي مفادها "توجد علاقة معنوية ذات دلالة معنوية بين متغير الوسيط (نسبة كفاية رأس المال) والمتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية)".

٣. العلاقة (التكامل والتكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة:

Johannsen test Co -Integration Analysis:

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، يمكن استخدام السلاسل الزمنية لهما درجة التكامل نفسها، وهناك احتمال ايجاد العلاقة (التكامل المشترك) لسبعة المصارف بشكل كلي بين متغيرات الدراسة، ويعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (12).

الجدول (12) اختبار العلاقة بين نسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية

Prob**	Fisher Stat.* (Max-Eigen) قيمة	Prob**	Fisher Stat.*قيمة (Trace Statistic)	النموذج (1) الفرضية الأولى
0.0000*	79.90	0.0000*	85.23	المخاطر الائتمانية
0.0062*	30.64	0.0062*	30.66	جودة الموجودات
حسب اختبار (Johansen Fisher Panel) يوجد متجهتين متكاملتين عند مستوى المعنوية (0.01)				
Prob**	**Fisher Stat.* (Max-Eigen) قيمة**	**Prob****	**Fisher Stat.*قيمة (Trace Statistic)**	**النموذج (2) الفرضية الثانية**
*0.0000	50.46	*0.0000	57.60	المخاطر الائتمانية
*0.0148	27.86	*0.0148	27.87	كفاية رأس المال
حسب اختبار (Johansen Fisher Panel) يوجد متجهتين متكاملتين عند مستوى المعنوية (0.01)				
Prob**	**Fisher Stat.* (Max-Eigen) قيمة**	**Prob****	**Fisher Stat.* قيمة (Trace Statistic)**	**النموذج (3) الفرضية الثالثة**
0.0000	97.71	0.0000	109.3	المخاطر الائتمانية
0.0000	65.82	0.0000	71.42	كفاية رأس المال
0.0092	26.48	0.0092	26.48	جودة الموجودات
حسب اختبار (Johansen Fisher Panel) يوجد كل المتغيرات المتكاملة عند مستوى المعنوية (0.01).				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج Eviews-12.

يبين من النتائج المعروضة في الجدول (12) نتائج اختبار (Johansen Fisher Panel) حسب القيمة الإحصائية (Trace Statistic) والقيمة العظمى (Fisher Stat Max-Eigen) في النماذج الثلاثة يوجد العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة؛ أي فيما يتعلق بالفرضية الأولى للدراسة هناك العلاقة التكاملية طويلة الأجل بين نسبة الجودة الموجودات ونسبة مخاطر الائتمانية، ويوضح النموذج الأول أيضاً اختباري الأثر Fisher Stat Max-Eigen وجود ثلاثة متجهات متكاملة. كما تحقق الفرضية التي مفادها وجود علاقة بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة مخاطر الائتمانية، كما مبين في الجدول (11) نتائج النموذج الثاني، كما يوجد وجود ثلاثة متجهات متكاملة عند مستوى المعنوية (0.01%) وقبول الفرضية البديلة السادسة التي مفادها "وجود علاقة بين نسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال مع نسبة المخاطر الائتمانية" (للتكامل المشترك)؛ وذلك لأن قيمة إحصائية أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (0.01%).

٤. ايجاد علاقات الأثر (تقدير النماذج القياسية) (Econometrics Model Estimation):

عند الحصول على علاقة (التكامل المشترك) بين المتغيرات، تأتي الخطوة اللاحقة في الاختبار، وهي تصميم وتقدير النموذج، فهناك عدة نماذج ملائمة وفقاً للاختبار السابق، وخلال عدة محاولات اكتشفت الدراسة النماذج الملائمة وفقاً لما تشترط النظرية الاقتصادية والقياسية. اعتماداً على نوع البيانات والفرضيات والتحليل المالية للتقدير باستخدام نموذج (Pooled OLS)؛ لأن هذا النموذج يعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر توافقاً مع واقع المؤسسات المالية و المصرفية من حيث (حجم مشاهدات والقيمة والإشارة) مناسبة، تستخدم هذا النموذج مع متغيرات ذات المستويات المستقرة أو المختلطة.

الجدول (13) اختبار علاقات الاثر للمتغيرات الدراسة (تقدير النماذج)

الفرضية (1) علاقة تأثير نسبة جودة الموجودات في نسبة المخاطر الائتمانية للعينة الدراسة خلال (٢٠١٠-٢٠٢٠)				
المتغيرات	**المعلمات المقدرة(Cof.)**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
المخاطر الائتمانية	-0.600587	0.125578	-4.782572	0.0000
جودة الموجودات	-0.548312	0.066524	8.242281	0.0000
الفرضية (2) علاقة تأثير لنسبة كفاية رأس المال في نسبة المخاطر الائتمانية للعينة الدراسة خلال (٢٠١٠-٢٠٢٠)				
المتغيرات	**المعلمات المقدرة(Cof.)**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
المخاطر الائتمانية	-1.628475	0.114343	-14.24198	0.0000
كفاية رأس المال	-0.513359	0.370180	-1.386780	0.0117
الفرضية (3) علاقة تأثير لنسبة كفاية رأس المال و جودة الموجودات في نسبة المخاطر الائتمانية للعينة الدراسة خلال (٢٠١٠-٢٠٢٠)				
المتغيرات	**المعلمات المقدرة(Cof.)**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
المخاطر الائتمانية	-0.675699	0.142634	-4.737296	0.0000
جودة الموجودات	-0.536115	0.067314	-7.964440	0.0000
كفاية رأس المال	-0.284581	0.257899	-1.103458	0.0275
* تم استخدام (FMOLS:Fully Modified Ordinary Least Square) التي هي طريقة (-Cointe).				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج Eviews-12.

يبين الجدول (13) بأن المعلميات لنسبة جودة الموجودات تمثل بـ(0.548312-) عند المستوى المعنوي (0.0000) إحصائياً "تمثل بوجود علاقة طويل الأجل مما يوضح نسبة أقل من المستوى المعنوي (0.01) وهذا يدل على تحقيق الفرضية الرابعة البديلة التي مفادها "توجد علاقة تأثير للمتغير المستقل (نسبة جودة الموجودات) في المتغير التابع (نسبة المخاطر الائتمانية). وتكون العلاقة عكسية من حيث الاشارة ولكن أثره ايجابي مما يعني كلما زاد نسبة جودة موجودات تؤدي إلى انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية مما يدل على التأثير الايجابي من حيث الاشارة، كلما زادت جودة الموجودات بنسبة 1% تساهم في انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية بنسبة (0.54-).

كما أوضحت الجدول بأن المعلميات لنسبة كفاية رأس المال المصرفي 0.513359- وبنسبة الخطأ 0.370180 المعياري عند المستوى 0.0117 وهي نسبة قريبة من النسبة المعنوية (0.01) تعد علاقة طويلة الأجل يتم قبول الفرضية الخامسة البديلة والتي مفادها "توجد علاقة تأثير للمتغير الوسيط نسبة كفاية رأس المال في المتغير التابع نسبة المخاطر الائتمانية. مما تعني كلما زاد نسبة كفاية رأس المال انخفضت نسبة المخاطر الائتمانية. ومن الجانب الإحصائية اظهرت علاقة تأثير معنوية. وكما أظهرت الجدول بأن نسبة جودة الموجودات تأثيرها أكبر من نسبة كفاية رأس المال نتيجة المقارنة نسبة (0.067314). وتبين من استخدام نسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال معاً يساهم إلى تخفيض نسبة المخاطر الائتمانية نلاحظ بأن المعلميات لنسبة جودة الموجودات (0.548312-) أدت إلى انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية (0.536115-) كما أظهر التحليل الإحصائي تحقيق العلاقة معنوية قوية (0.0000) مقارنة بنسبة المعنوية (0.01) ونسبة كفاية رأس

المال كانت (0.513359-) انخفضت نسبة المخاطر الائتمانية (0.284581-) بمستوى خطأ المعياري (0.257899) عند المستوى المعنوي (0.02) وتم قبول الفرضية السادسة البديلة التي مفادها "توجد علاقة تأثير للمتغير المستقل والوسيط نسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال المصرفي في المتغير التابع نسبة المخاطر الائتمانية. أي ارتفاع نسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال المصرفي يؤثران في انخفاض المخاطر الائتمانية، إذ كانت اقل من النصف إذا استخدمنا المتغيران معاً ساهمت تخفيض النسبة بشكل ملحوظ. "وفي الخطوة التالية تحديد الأثر يتم الاعتماد على نوع البيانات، التحليل المالي ونوع الفرضية يتم استخدام نموذج، إذ تم تقدير النماذج أثر الثابت والعشوائي للنماذج الثلاثة، إلا أن الدراسة اعتمدت على الأثر الثابت بسبب ملائمة نتائج التقدير الأثر الثابت مع واقع المصارف التجارية العراقية.

٥. الاختبارات التشخيصية لمصداقية نماذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم في الدراسة اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج: هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أن أهمها هي: (R^2، Adjusted R^2، F-Statistic,Std.Error)، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول (14) نتائج اختبار مصداقية تحليل المتغيرات (النموذج المقدر)

النماذج	R^2	Adjusted R^2	S.E.of Regression	F-statistic
١. النموذج جودة الموجودات	0.914389	0.889296	0.540158	35.22572(PF:0.0000)
٢. نموذج كفاية رأس المال	0.816871	0.764106	0.794126	15.48106(PF:0.0000)
٣. النموذج المخاطرالائتمانية	0.916179	0.8897	0.53	34.6124 (PF:0.0000)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وباستخدام برنامج Eviews-12.

يوضح الجدول (14) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعادلة (R-Squared و Adjusted R^2) مرتفعة في المتغير (النماذج) نسبة جودة الموجودات R^2 (0.914389) وR^2 (Adjusted 0.889296) مقارنة بالخطأ المعياري (54%) مما يعني نسبة 91% أدت إلى تقليل نسبة المخاطر الائتمانية للمصارف Adjusted R^2 (0.889296) وهي نسبة مرتفعة. وكانت جيدة في المتغير، النموذج (نسبة كفاية رأس المال) مرتفعة R^2 (0.816871) وR^2 Adjusted (0.764106) وبنسبة الخطأ المعياري (79%)، مما يعني تتمكن المصارف من تقليل نسبة المخاطر الائتمانية بنسبة (81%). أما المتغير(النموذج الثالث) كانت نسبة جودة الموجودات وكفاية رأس المال معاً مرتفعة R^2 (0.916179) وR^2 Adjusted (0.8897) مما يدل على انخفاض المخاطر الائتمانية بنسبة 91% لنسبة جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال ومستوى خطر معياري 0.53 أقل من استخدام المتغيرين على حدا.

المبحث الربع: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن المصرف المتحد للاستثمار حققت أدنى نسبة لكفاية رأس المال في عام ٢٠٢٠ مما ساهم في ارتفاع النسبة لكل من متطلبات بازل(3) والبنك المركزي العراقي نتيجة انخفاض رأس المال مقابل الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وبصورة عامة مستوى كفاية

رأس المال مرتفع في هذا المصرف، مما يدل على قوة مركزه المالي وقدرة المصرف على محافظة نفسها من الهشاشة المالية.

٢. أظهرت نتائج التحليل المالي بانخفاض جودة الموجودات للمصرف الائتمان العراقي خلال مدة الدراسة، مما يعني هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الكبيرة في القروض المتعثرة وعدم قدرة المصرف في تغطية مستحقاتها نتيجة صعوبة تحصيل تلك القروض. واجهت المصرف سنة ٢٠١٤ أعلى مستوى للمخاطر وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع معيار البنك المركزي العراقي (0.20)، بسب عدم قدرة المصرف تحصيل القروض المتعثرة نتيجة ضعف الدور الرقابي للمصرف.

٣. أظهرت نتائج التحليل المالي للمصرف بغداد بأن حققت نسبة المخاطر الائتمانية مرتفعة في سنة ٢٠١٩ نتيجة انخفاض إجمالي القروض عن السنة الماضية نتيجة لقلة حجم المخصص لديون، مما يعيق قدرة المصرف من مواجهة مخاطر محتملة.

٤. تبين نتائج التحليل القياسي والإحصائي بوجود علاقة تأثير للمتغير المستقل جودة الموجودات في المتغير التابع المخاطر الائتمانية وتكون العلاقة عكسية من حيث الاشارة ولكن أثره ايجابي، كلما زادت جودة الموجودات بنسبة 1% تساهم في انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية بنسبة -) (0.54. مما نستنتج بأن كلما جودة موجودات كانت فعالة لدى المصرف اسهمت في انخفاض المخاطر الائتمانية أي انخفاض القروض المتعثرة ،مما يدل على التأثير الايجابي بين المتغيرين.

٥. أظهرت نتائج التحليل القياسي والإحصائي بوجود علاقة ارتباط عكسية من حيث الاشارة بين المتغيرات (جودة الموجودات والمخاطر الائتمانية) مما نستنتج كلما كانت جودة الموجودات كفوءة ساهمت في انخفاض المخاطر الائتمانية.

٦. أظهرت نتائج التحليل القياسي والإحصائي بوجود علاقة عكسية بالإشارة بين جودة الموجودات وكفاية رأس المال ومما نستنتج من ذلك نسبة جودة الموجودات تأثيرها أكبر من نسبة كفاية رأس المال نتيجة المقارنة نسبة (0.067314). كلما زاد اختيار المصرف للموجودات الكفؤءة كانت تأثرها أكثر من الالتزام بالمقررات بازل 3.

٧. تبين من التحليل القياسي والإحصائي بأن كفاية رأس المال تساعد المصارف من تقليل نسبة المخاطر الائتمانية بنسبة (81%)، بسبب إدارة القروض الممنوحة بطريقة سليمة، مما يحقق المصارف المركز القوي للأرباح نتيجة التزامها بالضوابط وتعليمات بازل 3.

٨. أظهرت نتائج التحليل القياسي والإحصائي علاقة تأثير كل من (نسبة جودة الموجودات + نسبة كفاية رأس المال المصرفي) في نسبة المخاطر الائتمانية. مما نستنتج ارتفاع جودة الموجودات وكفاية رأس المال المصرفي يؤثران في انخفاض المخاطر الائتمانية، مما يدل على أن كفاءة جودة الموجودات وتطبيق متطلبات بازل3 يساهمان في تقليل مستوى القروض المتعثرة زيادة رأس المال مما يساعد على تقليل المخاطر وتحقيق الايرادات التي ترغب إليه للوصول إلى الاستدامة المالية من جهة وحماية المودعين من جهة أخرى.

ثانياً: المقترحات:

١. ضرورة المتابعة المستمرة للمصرف في صياغة استراتيجيات و الخطط لتحافظ على مستوى رأس المال مع المخاطر أي زيادة نسبة رأس المال مقابل الموجودات المرجحة بالمخاطر

وتوظيف تلك الزيادة في استثمارات خالية أو قليلة المخاطر لكي تتمكن من تحقيق أرباح مقبولة وتحقيق السلامة المالية والاستقرار المالي والوصول إلى الاستدامة المالية.

٢. حث المصارف على فاعلية الدور الرقابي الداخلي والخارجي للمصرف من استخدام السياسات الائتمانية المنتفق عليها وتوفير جهاز رقابي كفؤء يعمل بموجب الخصائص النوعية وضبط الائتمان وإعلام المصرف مانح الائتمان إلى البنك المركزي بالبيانات الخاصة بالزبائن وتقييم العملاء والتركيز سياسة تحصيل حسب مدة ائتمان واتباع الية انذار مبكر من خلال توفير نظام معايير تعتمد عليها للتنبؤ بالمخاطر.

٣. ينبغي على مصرف بغداد العمل على ارتفاع في حجم المخصص لديون المشكوك في تحصيلها والاهتمام بجودة الموجودات من أجل أنخفاض مخاطر القروض المتعثرة، وزيادة القروض أكثر ضماناً والعمل على توفير ضمانات كافية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن وتقديم الرهانات المطلوبة خلال المدة المحددة.

٤. تشجيع المصارف على الاهتمام الدائم بكفاءة ونوعية الموجودات والتنسيق مع البنك المركزي العراقي في تطبيق معاييربازل3 لحماية المصارف من القروض المتعثرة وتحقيق النمو والاستمرارية لتحقيق النجاح المالي و تعظيم القيمة السوقية للمصارف.

٥. تشجيع القطاع المصرفي في الاهتمام بجودة الموجودات لتحقيق الأمان والصحة للمصرف.

٦. ينبغي على المصارف التركيز على نوعية وجودة الموجودات وصعوبة تسييلها وأهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الموجودات لتقليل من مخاطر الاعسار والفشل في المصارف.

٧. حث التعاون المشترك بين البنك المركزي العراقي مع الحكومة من أجل تحقيق الحد الأدنى للمعيار، للتأكد من توافر المتطلبات الأساسية للتطبيق معيار بازل3 بشكل موحد في كافة المصارف التجارية العراقية.

٨. يتطلب من المصارف التجارية العراقية أن يكون لديها نظام لتقدير مستوى رأس المال المطلوب مقارنة بمستوى المخاطر، لضمان تطبيق مقررات لجنة بازل.

المصادر والمراجع:

1. Al-Ali, Ali Hamid Hindi, Abdul-Zahra, Ayat Haitham, 2022 "The Role of Financial Innovations and (FinTech) in Improving the Quality of Services," Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics Vol. 18 (No.2) 2022 P P. 1083 -1100
2. Ali, Hossam Abbas, (2019) Evaluation of Commercial Banks According to the CAMELS Model in Light of Returns and Risks, Master's Thesis in Banking and Financial Sciences, College of Administration and Economics, Al-Muthanna University.
3. Almaqtari, F., Al- Homaidi, E., Tabash, M., & Farhan, (N.), (2018), the determinants of profitability of Indian commercial banks, WILEY, Int J Fin Econ. 2019, 24:168-185.
4. Al-Musawi, Amir Ali Khalil, Al-Han, Jihan Mahdi Shaheed. Al-Jubouri, Hadeer Khayoun Ashour, 2017, using the Camels model as a tool to measure banking safety - an analytical study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 14, Number 58.
5. AL-Nuaimi, Zahraa Ahmed & Zaidan Iyad Muhammad, (2022), "Measurement of financial recovery and its impact on bank credit / Business Economics Journal of Applied Research, Volume 2, Issue (2), Iraq.

6. Al-Shabib, Duraid Kamel, 2012 Contemporary Banking Management, first edition, Al Masirah House for Publishing and Distribution, Amman-Jordan.
7. Al-Sindi, Muhammad Abd al-Rahman Muhammad. Al-Hamdan Y, Rafia Ibrahim, "Asset Allocation and its Impact on the Investment Portfolio," Journal of Business Economics for Applied Research, Volume 4, Issue (1). , Iraq.
8. Al-Tufaili, Maher Jawad Jabbar, 2022, The Role of Applying Basel III Standards to Mitigate Credit Risks, Master Thesis, College of Administration and Economics / University of Kufa, Iraq
9. Aspal, (P. K.), Dhawan, (S.), & Nazneen, A., (2019), Significance of Bank Specific and Macroeconomic Determinants on Performance of Indian Private Sector Banks, International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 9, No. (2), pp. 168-174.
10. Boateng, K., (2019), Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the 'Camels' Rating Model Approach, International Journal of Business and Management Invention (IJBMI). Vol. 8, Issue.2, PP. 41-48.
11. Greuning,h.van&brajovic2009,.Analyzing banking risk: publisher house, world bank for reconstruction and development.
12. Hempel ,genorgr H .and Donald Simonson and Alan B. coleman ,(198) Bank management TexT and cases , Forth Editon .
13. Hussein, Maryam Ali Jalal, (2023), Determining the extent of capital effectiveness for a number of commercial banks according to Basel requirements for the period 2016-2019, Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah, Iraq.
14. Khasawneh, (A. S.), & Obeidat, (Z. M.), (2016), The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007-2013), International Journal of Advanced Research. Volume 4, Issue 2, 182-193.
15. Moftah, Salih., Maarifi, Faridiz, 2007, Credit Risks Analysis - Measurement - Management and Limitation, intervention presented to the Seventh Annual International Scientific Conference Risk Management and Knowledge Economy - Faculty of Economic and Administrative Sciences - Al-Zaytoonah University - Jordan.
16. Odawo, Geotge Onayango, makokha, Elizabeth nambuswa, and Namusonge, Gregory. (2019) effects of credit risk management on performance of banks in Kenya, archives of business research, 7(2).
17. Odekina, I. I., Gabriel, A. O., & Solomon, T. T., (2019), Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria". Financial Markets, Institutions and Risks, Volume 3, Issue 1
18. Rashid ,M.A.A. , Zakaria ,S., Azizah, A., Ridzuan,A.R,2021,Capital Adequacy Challenges in Facing Economic Conflicts in Banking Institutions.
19. Rose , Peter ،(١٩٩٩) Commercial Bank management) 4th ed Irwin / MC Graw – Hill.
20. Sail, Abd al-Rahman Nabaa, Jaradat, Mahmoud, 2021, "Measuring the Efficiency of Islamic Banks," Journal of Business Economics for Applied Research, Issue (2), Part 1 of December, Iraq.

21. The Central Bank of Iraq, Guide to Classifying Iraqi Banks According to CAMEL Standards, 611:02, (Federal Office of Financial Supervision), Indicators for Evaluating the Performance of Banks and Commercial Banks, 2018, p. 3.
22. Topak, M. S., & Talu, N. H., (2017), Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Evidence from Turkey, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7 (2), pp. 574-584.
23. Wasmi, Ahmed Hassan. Ismail, Shakir Nuri, 2021, The Risks of Granting Credit by Commercial Banks, Babylon University Journal of Human Sciences, Volume 29, Number 7.
24. Zamore, Stephen, Ohene Djan, Kwame Ohene, Alon, Ilan, and Hobdari, Bersant. (2018).Credit risk research: Review and agenda. Emerging Markets Finance and Trade.